اعتماد افتتاح عيادات تخصصية في "الرعاية الأولى" بالمناطق الصحية

العبيدي: لجنة لبحث حالات الأطفال المرضى بالسرطان وقراراتها تعتمد للعلاج في الخارج دون الحاجة إلى عرضها على اللجنة العليا

د.علي العبيدي

أصدر وزير الصحة د.علي العبيدي قرارين وزاريين بتشكيل لجنة طبية للنظر في حالات الأطفال المرضى بالسرطان وافتتاح عيادات تخصصية في مراكز الرعاية الأولية بجميع المناطق الصحية.

وقالت وزارة الصحة في بيان صحافي امس ان القرار الأول يقضي بتشكيل لجنة طبية تخصصية للنظر في حالات الأطفال المرضى بالسرطان بأنواعه المختلفة بمستشفى البنك الوطني على ان يكون قرار اللجنة نهائيا ويعتمد للسفر للعلاج في الخارج دون الحاجة الى عرضه على اللجنة العليا.

وأضافت ان هذا القرار «من شأنه ان يؤدي الى سرعة إيفاد الأطفال المصابين بالسرطان للعلاج في الخارج وتبسيط اجراءاتهم وحمايتهم من حدوث اي مضاعفات او تطورات بالحالة».

وأشارت الى ان القرار الثاني يقضي بافتتاح عيادات تخصصية بمراكز الرعاية الأولية بجميع المناطق الصحية «على ان يقوم وكيل الوزارة بالتنسيق مع مديري المناطق الصحية وادارة الرعاية الصحية الأولية لتحديد المراكز والتخصصات الجديدة».

واوضحت الوزارة في بيانها انها ستقوم بتزويد العيادات التخصصية الجديدة بالأطباء والهيئة التمريضية والفنيين والإداريين وتوفير الاجهزة والمعدات الطبية اللازمة وفقا للكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي لكل منطقة صحية للتخفيف على المرضى والمراجعين بدلا من تحويلهم لأخذ مواعيد بالعيادات التخصصية بالمستشفيات.

وأضافت ان هذا القرار «من شأنه ان يضيف الرعاية الصحية التخصصية الى منظومة خدمات الرعاية الصحية الأولية بالمراكز الصحية ويؤدي الى تقليص فترات الانتظار للحصول على مواعيد بالعيادات الخارجية بالمستشفيات وتخفيف الازدحام عليها وتطوير جودة الرعاية الصحية بالمستشفيات العامة والتخصصية». ونقل البيان عن وزير الصحة قوله انه لن يتردد عن اتخاذ اي قرارت جديدة تهدف الى التخفيف عن معاناة المرضى والمراجعين بجميع المرافق الصحية وتحقيق سهولة ويسر تقديم الرعاية الصحية لهم.

وشدد الوزير العبيدي على تحويل شعارات الإصلاح للنظام الصحي والتنمية الى واقع فعلي يشعر به ويلمسه المواطن في صورة نقلة نوعية بجودة الرعاية الصحية المتكاملة بأبعادها الطبية والانسانية والفنية وبما يتفق مع معايير وقرارات منظمة الصحة العالمية والأهداف الإنمائية وبرنامج عمل الحكومة.

30 عملية قلب مفتوح شهرياً ومن 12 إلى 15 جراحة عادية تجرى في مستشفى الصدري

رمضان: مركز جديد لتأهيل القلب بتبرع من عائلة الصقر

جانب من احتفال مستشفى الصدري بالأعياد الوطنية (سعود سالم)

احتفالا بالاعياد الوطنية أقام قسم العلاج الطبيعي بمستشفى الأمراض الصدرية يوما مفتوحا صباح امس حضره مدير مستشفى د.نادر العوضي، ورئيس قسم العلاج الطبيعي د.فؤاد رمضان، والعاملين في المستشفى من مختلف التخصصات الى جانب طلبة المدرسة الكويتية للغات.

مدير المستشفى الصدري د.نادر العوضي أدلى بتصريح صحافي على هامش الاحتفال أكد خلاله حرص الادارة على دعم الانشطة الوطنية والتوعوية، مبينا أن الهدف من هذه الانشطه تعزيز روح الانتماء بالوطن وتوثيق العلاقة العلاجية بين المرضى والكادر الطبي والتمريضي مع اضفاء جو من المرح والسرور على نفوسهم اثناء تلقيهم العلاج داخل المستشفى.

بينما أعلن رئيس قسم العلاج الطبيعي بمستشفى الصدري د. فؤاد رمضان عن الاستعداد لانشاء مركز جديد للعيادات الى جانب مركز لتأهيل القلب بتبرع من عائلة الصقر، لافتا الى ان متوسط عدد العمليات الجراحية للقلب المفتوح في المستشفى 30 عملية قلب مفتوح، بمعدل 10 كل اسبوع، في حين ان عمليات جراحة القلب العادية تتراوح في الشهر ما بين 12 و15 عملية بمعدل 4 الى 5 في الأسبوع. وقال رمضان ان قسم العلاج الطبيعي في الصدري يعمل تحت منظومة الصحة العامة، وهي جزء من التخصصات الطبية والفنية والادارية الموجودة في المستشفى برئاسة مدير المستشفى د.نادر العوضي.. وفي القسم نقدم تقنية خاصة للتعامل مع التنفيس الطبيعي من خلال اقامة مثل هذا اليوم التوعوي لتعريف المرضى بأهمية التنفس الطبيعي وكيفية تحقيقه وتقديم العديد من الارشادات حول العلاج الطبيعي. مضيفا «في السابق كان قسم العلاج الطبيعي يقتصر عمله على تهيئة المريض قبل اجراء عملية القلب المفتوح على كيفية التعامل بعد إجراء العملية وتوجيهه حول طبيعة الوضع الصحي له قبل العملية والدخول للعناية المركزة والتركيز على ثلاثة اشياء رئيسية هي تنشيط الدورة الدموية للمريض في هذه الفترة قبل العملية، ومحاولة التخلص من السوائل الموجودة في الرئة والتي تعيق تبادل الغازات في الرئة وتؤخر المريض في غرفة العناية المركزة بعد العملية وأخيرا تقوية عضلات القلب والرئة.

وأعلن ان قسم العلاج الطبيعي في مستشفى الصدر قبل شهرين ادخل تقنية جديدة في علاج ومتابعة مرضى القلب حيث اتسع نطاق العمل داخل القسم ليشمل متابعة المرضى قبل اجراء عمليات القلب المفتوح وبعد اجرائها ايضا، وذلك من خلال وحدة تأهيل جراحة القلب وأمراض القلب وهي مشروع قامت به وزارة الصحة للتنسيق بين قسم العلاج الطبيعي والاطباء في الصدري، ومن خلاله يتمكن قسم العلاج الطبيعي من متابعة المرضى قبل وبعد العملية لمدة ثلاثة اشهر وتقديم تقارير بحالتهم الصحية خلال هذه الفترة، كما أنه لا يقتصر على متابعة المرضى بعد اجراء العمليات الجراحية فحسب وإنما يمتد ليشمل جميع مرضى القلب.

● حنان عبدالمعبود

الفلاح: الخدمات الصحية تمر بمرحلة تطور من «المرض» إلى «الصحة»

د.وليد الفلاح

صرح الوكيل المساعد لشؤون التخطيط والجودة في وزارة الصحة، د.وليد الفلاح بأن الخدمات الصحية في الكويت تمر بفترة انتقالية تمثل مرحلة التطور من «نظام المرض» إلى «نظام الصحة»، مؤكدا أن هذا هو حال معظم دول العالم، مشيرا الى أن النظام السابق كان يعتمد أساسا على التعامل مع المرض من خلال التركيز على التشخيص والعلاج والتأهيل، كما كان يتم تسخير كافة الإمكانيات المتوافرة سواء مادية أو بشرية لتحقيق هذا الهدف، مستدركا أن هذه العلاقة بين المريض والطبيب بناء على هذا النظام كانت سلبية ومن طرف واحد حيث ان مسؤولية القرار كانت بيد الطبيب وعلى المريض السمع والطاعة والتنفيذ.

وأشار الفلاح الى أن هذا التطور المطلوب سيتحقق بتوافر عدة أمور أهمها: أولا: النظرة الشمولية للمؤسسة الصحية والعلاجية وإدراك أهمية التعاون بين قطاعاتها المختلفة والحرص على العمل بروح الفريق الواحد لتقديم أعلى مستوى ممكن من الخدمات عالية الجودة للمواطنين والمقيمين. ثانيا: الحرص على مد جسور التواصل والتعاون مع الوزارات والقطاعات والمؤسسات في القطاع العام والخاص لأن «الصحة قضية مجتمع بينما التعامل مع المرض هو من اختصاص الوزارة». ثالثا: الإدراك الدائم لأهمية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال الخدمات الصحية ودراسة تاريخ تطور هذه الخدمات للأخذ بالدروس القيمة من حيث ما يخدم الارتقاء بمستوى الخدمات وكذلك لتجنب ما قد يعرقل هذه الخدمات أو يؤدي إلى تدهور مستواها. رابعا: التركيز على التكلفة المالية لأي مشروع مقترح للتوسع في الخدمات الصحية المقدمة أو لمواجهة زيادة الكثافة السكانية أو الأعباء المرضية في المجتمع أو الاحتياجات الخاصة لفئات من الشعب مثل المعاقين أو كبار السن أو ممن يعانون من أمراض مزمنة. خامسا: الاهتمام بتنمية القوى البشرية من كافة الفئات العاملة في مجال الخدمات الصحية حيث ان مجال الخدمات الصحية سريع التطور والتغير وذلك نتيجة لتسارع عجلة الاكتشافات والمخترعات في كافة التخصصات الصحية والتطبيقات المتطورة للتكنولوجيا الحديثة في مجالات التشخيص والعلاج والفحص المبكر مما يستوجب أن يواكب هذا التغير السريع مؤتمرات علمية وبرامج مكثفة ودورات تدريبية وورش عمل متواصلة تقدم كل ما هو جديد وهام في كافة المجالات المتعلقة بالخدمات الصحية الحديثة.

واختتم الفلاح مؤكدا أنه من هذا المنطلق سيكون التعاون والعمل المشترك هو أساس التطوير والارتقاء بالخدمات الصحية في أي دولة، حيث يدرك الشعب جميعه بكافة فئاته وقطاعاته أن الصحة أولوية قصوى في الرقي والازدهار للبلد وأن المحافظة عليها لن تتحقق إلا بالشراكة المجتمعية.

● حنان عبدالمعبود

العبدالغني: جو المرح ينعكس إيجاباً على الأطفال المرضى

د.خالد العبدالغني

أقام قسم الخدمة الاجتماعية في مستشفى مبارك الكبير احتفالا بمناسبة العيد الوطني وأعياد التحرير، برعاية وحضور مدير المستشفى د.خالد العبد الغني، للأطفال المرضى بالمستشفى في الجناح الثامن للأطفال، وتضمن الاحتفال العديد من الانشطة الوطنية والتثقيفية والترويحية. من جانبه صرح مدير مستشفي مبارك الكبير د.خالد العبد الغني على هامش الاحتفال بأن المنطقة الصحية وادارة المستشفى حريصتان على دعم الأنشطة الوطنية والتوعوية، مضيفا أن قسم الخدمة الاجتماعية بالمستشفى يسعى الى تحقيق العديد من الاهداف من خلال هذه الانشطة منها تعزيز روح الانتماء بالوطن وتوثيق العلاقة العلاجية بين الاطفال المرضى والفريق الطبي والتمريضي مع اضفاء جو من المرح والسرور على نفوس الاطفال اثناء تلقيهم العلاج داخل المستشفى لأنه كما هو معروف ان الطفل المريض سريع التأثر بكل ما حوله من احداث لأنه يفكر ويتغير ويتكيف مع البيئة المحيطة به. وقال لهذا فإننا نسعى دائما إلى مساعدتهم في التعبير عن مشاعرهم من خلال اللعب وممارسة النشاطات المختلفة من خلال اندية الاطفال التي يشرف عليها قسم الخدمة الاجتماعية، لأن الاخصائي الاجتماعي الطبي صاحب دورا مهما في تحقيق اهداف العملية العلاجية للأطفال المرضى من خلال تعاونه مع الفريق الطبي والتمريضي للارتقاء بمستوى الخدمات الصحية الاجتماعية. وأشار العبد الغني الى أهمية الزيارة في التخفيف من معاناة المرضى وأسرهم وادخال السعادة في نفوسهم من خلال التواصل معهم ومشاركتهم الاحتفال بهذه المناسبة الوطنية وغيرها من المناسبات، مؤكدا ان ذكرى العيد الوطني ويوم التحرير للكويت تمثل بالنسبة للكويتيين تاريخا للفخر والاعتزاز، والتي لولا مشيئة الله ووحدة الصف الكويتي والتفاف الشعب الوفي حول القيادة الحكيمة لما مرت هذه الذكرى العزيزة علينا جميعا. وشدد على أن عيد الكويت الوطني بقدر ما هو فرحة وسعادة يعتبر مناسبة مهمة لمراجعة الذات في سجل عطاءاتنا لدولتنا الحبيبة.

وقال «ان الكويت بخير وستظل بخير بفضل حكمة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وطبيعة شعب الكويت الخيرة».

من جانبهم أعرب المرضى وأسرهم عن سعادتهم البالغة بمشاركة المستشفى لهم فرحة الاحتفال باليوم الوطني، مثمنين الجهود الكبيرة التي تبذلها ادارة مستشفى مبارك الكبير تجاه تقديم خدمة أفضل لهم.

● حنان عبدالمعبود

هادي: تعاون مع «الجراحين الملكية» لتطوير كفاءة أطبائنا

أكد أمين عام معهد الكويت للاختصاصات الطبية د.إبراهيم هادي ان هناك رؤية لمعهد الكويت للاختصاصات الطبية في تطوير برامج البورد الكويتي في مختلف تخصصات الطب ومنها برامج طب الأسنان وأن الغرض من التعاون مع مختلف الجهات الدولية ومنها كليات الجراحين الملكية هو تطوير وتأهيل الكفاءات العاملة بمختلف التخصصات الطبية وذلك للمساهمة في رفع مستوى الأداء وتقديم خدمات صحية على أعلى مستوى لتضاهي مثيلاتها من الهيئات الدولية. وأضاف هادي عقب لقائه أعضاء وفد كلية الجراحين الملكية الأيرلندية بشأن مستقبل التعاون بين المعهد والكلية، الملكية أنه يتابع عن كثب تطور أداء برامج البورد الكويتي في مختلف تخصصاته وأنه يأمل أن يرى في المستقبل القريب أن يكون الدور الأكبر في إدارة هذه البرامج للكفاءات الوطنية وأن يكون دور الجهات الدولية كالكليات الملكية دورا استشاريا أو كممتحنين خارجيين. وأكد أن دعم وزارة الصحة اللامحدود في هذا الاتجاه يشكل الأساس لكافة النجاحات الحالية والمستقبلة إنشاء الله. وذكر هادي ان هذه الزيارة تأتي في سياق العقد المبرم بين المعهد وكلية طب الأسنان التابعة لكلية الجراحين الملكية بغرض المساهمة في إدارة برامج البورد الكويتي في طب الأسنان. من جهته أشار أ.د جيرالد كيرن عميد الكلية الملكية أن التعاون بين الكلية الملكية والمعهد بدأ في عام 2003 ومازال مستمرا حتى الآن وأوضح إعجابه بالكفاءات الوطنية وقدرتها على استيعاب التطورات المستمرة في علوم طب الأسنان، وأنه يأمل في استمرار التعاون بين الكلية الملكية والمعهد لاستمرار تبادل الخبرات وتطوير الأداء.

● عبدالكريم العبدالله

في ندوة نظمتها الجمعية الثقافية النسائية عن الموضوع

فعاليات سياسية واجتماعية: العقلية الذكورية والفتاوى وراء عدم وصول المرأة إلى البرلمان

المتحدثون في الندوة (سعود سالم)

فنّد المشاركون في الندوة التي نظمتها الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية في مقرها مساء أمس الأول تحت عنوان «من وراء غياب المرأة في مجلس 2012» الاسباب التي ادت الى خروج المرأة من العمل البرلماني بعد فشلها في الانتخابات الاخيرة في الحصول على اي من مقاعد قاعة عبدالله السالم. وارجع المشاركون هذا الفشل الى عدة مبررات ابرزها العقلية الذكورية وعدم وجود كاريزما نسائية وفتاوى التحريم وغيرها من الاسباب. في البداية، تطرقت رئيسة لجنة إنصاف المرأة الكويتية د.خديجة المحميد إلى أسباب إخفاق المرأة في الوصول إلى مجلس الأمة، معتبرة أن الثقافة الذكورية هي السبب الرئيسي في ذلك. واستعرضت لمحة تاريخية حول مسيرة وتاريخ وصول المرأة وتمكينها من حقوقها السياسية بدءا من الرغبة السامية لسمو الأمير الراحل جابر الأحمد وصولا إلى إقرار الحقوق عام 2005، حيث تمكنت أربع نائبات من دخول المجلس، معتبرة أنه إنجاز ديموقراطي كبير في المنطقة العربية أثبت قدرة المرأة على الوصول إلى مجلس الأمة بإرادة شعبية دون اللجوء إلى «نظام الكوتا». واسفت المحميد على التراجع الذي أصاب المرأة في هذا الشأن بعد أن حققت إنجازا عظيما بحصد 4 مقاعد نيابية، مؤكدة أن الأمر ليس نهاية المطاف بل يجب تناول المرحلة بذهنية إيجابية وليست نفسية محبطة والتعمق في زوايا الأسباب لاستمداد أساليب مبتكرة في التوعية الاجتماعية والحراك السياسي.

اما الأسباب وراء غياب المرأة في مجلس 2012، فلخصتها المحميد بحزمة عوامل أولها الثقافة الذكورية التي يعيشها مجتمعنا وهي ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب بل طاعنة في جذورنا الحضارية بالرغم من أن المرأة المسلمة في العصر النبوي الأول تمتعت بصلاحية اجتماعية وسياسية لا تتمتع بها المرأة المسلمة اليوم في أوطاننا العربية. وأرجعت السبب الأخير إلى الفتاوى التي حرمت التصويت للمرأة كأحد المعضلات التي واجهت العنصر النسائي في الانتخابات الأخيرة، بالإضافة إلى بيئة العمل البرلماني ما بين الفعل وردة الفعل الأمر الذي أدى إلى سيادة معيار الموالاة والمعارضة مما أدى إلى ضياع المعتدلين من ضمنهم النساء إلى جانب سيادة معيار الطائفية الذي أعطى مردوده السلبي في الانتخابات.

وفي السياق ذاته، انتقدت المحميد خطأ النائبات الأربع بشأن عدم تسويق إنجازاتهن من الناحية الاعلامية مما لعب دورا في عدم وصولهن إلى البرلمان.

وبدوره، اعتبر عضو اللجنة الاقتصادية الاستشارية، أستاذ علم الاجتماع في جامعة الكويت د.علي الزعبي أن غياب المرأة عن مجلس 2012 نكسة اجتماعية، مبينا أنه بالرغم من أننا نعيش في مجتمع ذكوري إلا أن هذا ليس السبب الرئيسي وراء هذا رغم أهميته.

وأردف بالقول: إننا أمام أزمة حقيقية، أزمة مجتمع وثقافة وأزمة في فهم الديموقراطية، مؤكدا أنه لا يمكن فصل إخفاق المرأة عن طبيعة التطور السياسي فما حدث في 2009 مرحلة مستمرة باعتبار أن الحكومة التي تمثل النظام لم تكن لديها الرغبة ولم تسع إلى تطوير الحياة السياسية من خلال تطوير الديموقراطية.

واضاف الزعبي أن من يقول اننا نعيش حياة ديموقراطية واهم، فنحن نعيش حالة برلمانية وليس مجتمعا ديموقراطيا لأن الثقافة الديموقراطية غير موجودة، مشددا على أنه لا يمكن المساهمة في عملية بناء المجتمع بالشكل السليم ومسألة الشراكة في ظل النظر إلى المرأة على أنها مجرد تابع سياسي وتنموي.

وأشار إلى احتلال المرأة قرابة 54٪ في سوق العمل مقابل تبوئها 2٪ في المراكز القيادية، منتقدة عدم إيمان التيارات والوزارات بأن المرأة شريك في عملية التنمية داخل المجتمع فما لدينا هو إشكالية مجتمعية. وبين الزعبي أن المجتمع يتحدث عن إخفاق المرأة في الوصول إلى البرلمان في حين أنه يجب التطرق بالحديث عن عملية الترتيب التي تفاوتت بين الانتخابات السابقة، لافتا إلى أن مسألة الترتيب تجعلنا نلمس مواضع الخطر كون الأمر ليس نجاحا بل حزمة من العوامل أهمها أن الانتخابات الأخيرة كانت الأعنف في تاريخ البلاد حيث انها كانت تدور حول الرجال بمعنى أن الصراع العنيف مورس واستخدمت فيه كل الأدوات.

من جانبها، اعتبرت مراقبة الخدمات الطبية في بنك الدم د.رنا العبدالرزاق ان الانتخابات الأخيرة لمجلس الأمة 2012 مرحلة مؤسفة في تاريخ الحراك النسائي في المجتمع الكويتي، مشيرة إلى أن الإشكالية الحقيقية تكمن في سوء فهم الفرق بين الأداء البرلماني والمواقف السياسية رغم أن النائبات الـ 4 كن أكثر تميزا والتزاما وحضورا في اللجان التي يطلق عليها مطابخ المجلس فضلا عن الفرز والمشاريع.

وأشادت العبدالرزاق برقي لغة الخطاب والحوار التي تميزت بها النائبات مقارنة بأقرانهم من النواب، لافتة إلى أن النائبة كانت صاحبة رؤية ومشروع رغم حداثة عهدها في التجربة البرلمانية مقابل نصف قرن على الهيمنة الذكورية في مقاعد المجلس. وسردت العبدالرزاق أبرز الأسباب حول غياب المرأة في مجلس 2012 منها عدم خوضها وانجرافها وراء الطرح الطائفي والخطاب المتشدد وإنما كانت في مساحة أخرى، إلى جانب عدم اندماجها في لعبة التحالفات السياسية التي كانت حاضرة في الدوائر الانتخابية هي نقطة تحسب لها. وأعربت العبدالرزاق عن أسفها حول ممارسة التيارات السياسية في المجتمع المدني الثقافة الذكورية علما ان دور المرأة داعم ومكمل للرجل.

ومن جهته، انتقد الكاتب والناشط السياسي إبراهيم المليفي طول فترة التحليلات الانتخابية حول النتائج، لافتا إلى أن أي تحليل انتخابي بعد الحل يعد أمرا غير دقيق حيث انه تم حل 4 برلمانات متعاقبة وهذا لا يخلف مبررات بل يعطي تفسيرات.

وأشار المليفي إلى أننا بحاجة إلى تحليل نفسي وليس تحليل انتخابي، متسائلا: من وراء إقصاء المرأة؟ وعدد المليفي أهم النقاط التي دفعت إلى إقصاء المرأة من وجهة نظره منها أن الناخب لم يمنح صوته للمرأة نظرا لطبيعة الصراع الانتخابي، بالإضافة إلى التحول الاجتماعي الكبير في الكويت وتقلص مفهوم الثقافة الذكورية ونظام الكوتا في انتخابات 2009.وأضاف بالقول: اننا في يوم الاقتراع استقبلنا رسائل من دوائر أخرى تفيد بأن الوضع خطير لذا انتخبوا فلان وفلان، معتبرا أن الانتخابات لم تكن ديموقراطية بقدر ما هي طائفية. وقال المليفي ان الدولة متمثلة بالسلطة تخلت عن المجتمع الكويتي، فلم تعد تسير على القانون ولكن أصبح من لديه هوية دينية طائفية سياسية له ظهر، مثمنا أداء النائبات في المطبخ السياسي، لاسيما ان الطرح المعتدل الوطني الشامل لم يكن مرغوبا فيه في تلك المرحلة.

● دارين العلي

السالم: 20 إلى 50٪ تخفيضاً على 70 صنفاً بالمهرجان التسويقي لتعاونية الجهراء في فبراير

بدر السالم

صرح رئيس مجلس إدارة جمعية الجهراء التعاونية بدر السالم بأن الجمعية نظمت المهرجان التسويقي لشهر فبراير 2012 بسوقي الجهراء المركزي والواحة المركزي اعتبارا من 13 الجاري بالاشتراك مع الشركات المشاركة بسياسة شرائية تركز على معظم السلع الاستهلاكية التي تهم المساهم والمستهلك بأسعار تعاونية في متناول الجميع. وأضاف ان مجلس الإدارة خلال لجنة المشتريات بذل جهودا كبيرة في رسم السياسة الشرائية للجمعية والتي ترضي جميع الأطراف وكانت نتيجة هذه الجهود نجاح الجمعية في تنظيم المهرجانات التسويقية المتتالية والتي اثبتت نجاحها وفاعليتها بشهادة المستهلكين، مضيفا ان الأسعار داخل المهرجان هي أسعار تنافسية في متناول الجميع بتخفيض على عدد 170 صنفا بنسبة تخفيض تتراوح بين 20 و50٪ من 25 شركة تقريبا ساهمت في مهرجان فبراير 2012 من ضمنها منتجات محلية وخليجية ناهيك عن العروض الموجودة بالمهرجان الذي توافرت له كل عناصر النجاح والسلع الاستهلاكية وغيرها تباع بسعر يناسب المستهلك لإتاحة الفرصة امامه ليفاضل ويختار الأفضل من بينها كما تزامن مع هذا المهرجان مهرجان القرطاسية بمشاركة عدد 7 شركات لتوفير المستلزمات المدرسية. وأضاف بدر السالم ان هدفنا من اقامة هذا المهرجان التسويقي هو استمرار لسلسلة المهرجانات التسويقية التي تنظمها الجمعية إرضاء لرغبة الزبون وكسب ثقة المساهم وتسليط الضوء على السلع الاستهلاكية التي تهم المساهم ليفاضل ويختار الأفضل من بينها. وقد لاقى المهرجان التسويقي لشهر فبراير 2012 يوم الافتتاح استحسان الجمهور لأهميته في هذا التوقيت وكان الإقبال من جمهور المستهلكين على معظم السلع والأصناف المتنوعة الموجودة بالمهرجان مما أدى الى تحقيق زيادة في المبيعات. وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على عودة الثقة للمساهمين في جمعيتهم وهذا ما كنا نصبو اليه في مجلس الإدارة ونعول عليه كثيرا والحمد لله ان وفقنا في ذلك بكسب ثقة المساهم من جديد ومن أجل هذه الثقة الغالية جار العمل على تقديم المزيد من الخدمات المتطورة للمساهمين لتلبية رغباتهم وتحقيق طموحاتهم بأن تقوم الجمعية بتقديم المزيد من الخدمات في حدود المتاح لديها من امكانيات.